برنامج
أهداف التنمية المستدامة وسياساتها

13- 17 أكتوبر 2019

أ. د. أشرف العربي

التخطيط للتنمية المستدامة:
خلفية نظرية

مفهوم التنمية المستدامة

مواجهة احتياجات الأجيال الحالية بدون التضحية باحتياجات الأجيال القادمة.

تقرير برانت لاند، 1987

World Economic Commission on Environment and Development

التنمية المستدامة:

- تبنى مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية عام 1992، في قمة الأرض، ريو دي جانيرو، وبالإجماع أجندة التنمية المستدامة.
- تبنت أهداف الألفية للأمم المتحدة 2000 – 2015، هدف خفض الفقر ودعم التنمية المستدامة.
- تبنت أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة 2016-2030 هدف التنمية المستدامة في أكثر من هدف.

أركان التنمية المستدامة:

- التنمية الاقتصادية ← الحدّ من الفقر.
- التنمية الاجتماعية ← مشاركة فعّالة للمرأة، والتعليم والحكم الرشيد.
- حماية البيئة ← منع التآكل البيئي.

دور التنمية المستدامة:

- التنمية المستدامة، بالتعريف، هي: تلك التي تضمن معدل نمو يتصف بالاستدامة، من خلال الأخذ بنظر الاعتبار عند تحديد معدل النمو العديد من الاعتبارات الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والبيئية، والمؤسسية، والسياسية، وبالشكل الذي يؤدي إلى "نمو شامل Inclusive Growth".

الإطار النظري للفكر التنموي ومركزية التخطيط

- المدرسة التجارية (1500-1776) نادت بضرورة الحماية واعتبرتها حاسمة لسلامة النشاط الاقتصادي.
- انتقلت الدعوة إلى الحرية الاقتصادية في بريطانيا على يد آدم سميث A. Smith في كتابه الشهير "ثروة الأمم" (1776).
- المطالبة بحماية الصناعات الناشئة في ألمانيا وفرنسا وبقية الدول الاوروبية (وزير مالية فرنسا كولبير Colbert، الذي لعب دوراً رئيسياً في التقدم الصناعي الفرنسي بسبب الحماية).

- لم يشهد العالم، بعد إسهامات ماركس1867، اهتمامات جوهرية بقضايا النمو لقرابة ثلاثة أرباع القرن. وبرز الاهتمام بدلا من ذلك بقضايا جزئية مثل نظرية الاستهلاك والمنفعة الحديّة والعوامل المحددة لسعر سلعة معينة.
- واستمر هذا الإهمال لغاية الحرب العالمية الثانية بسبب استقرار النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة.
- انفجرت الكتابات الخاصة بأدبيات التنمية مع بدء الدول المستعمرة في نيل استقلالها واهتمام الدول المانحة في التعرف على أولويات وشروط الاستثمار والاقراض في هذه الدول.

- تركز الاهتمام على قضايا زيادة الدخل أساساً مع عدم الاهتمام بقضايا توزيعه (بين البشر ومكانيا) في البداية أدت الى مراجعات أفضت الى مفهوم التنمية الشاملة المستدامة.

التنمية تعني النمو الاقتصادي

ثم

النمو مع التوزيع العادل + ظهور سياسات توافق واشنطن (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الداعية للإصلاح الهيكلي)

ثم

التنمية البشرية (1990)

ثم

التنمية المستدامة ==< ظهور أهداف الالفية MDGs وأهداف التنمية المستدامة SDGs

المبادرات الحديثة

لإعادة الاعتبار لتخطيط التنمية

- العقود الضائعة من التنمية أدت الى فرض برامج الإصلاح الهيكلي على الدول النامية منذ 1980 بواسطة الدول المانحة من خلال صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.
- لم تفرز النتائج المتوقعة لأسباب عديدة أهمها ضعف المؤسسات واستشراء الفساد ونوعية البيروقراطية.

- تبنت الأمم المتحدة في سبتمبر 2000 الأهداف الإنمائية للألفية التي تتمحور حول الإقلال من الفقر بمفهومه الواسع ليضم الدخل وفقر القدرات كالتعليم والصحة والمشاركة السياسية والمساواة بين الجنسين والعناية بالبيئة.
- وينطوي الإعلان على "أهداف الألفية" على التسليم بمحورية التخطيط التنموي في إدارة اقتصاديات الدول النامية ومن ثم صياغتها في شكل خطة طويلة الأمد.

لتقييم المحتوى التخطيطي للمبادرات الحديثة، يمكن تبني العناصر التالية :

المبادرات الدولية الحديثة ذات المحتوى التخطيطي

	الإطار الشامل للتنمية 1999	وثائق استراتيجيات الإقلال من الفقر 1999	الأهداف الإنمائية للألفية	مشروع الأمم المتحدة للألفية	أهداف التنمية المستدامة
1- أفق تخطيط طويل المدى	20 سنة		15 سنة	25 سنة	15 سنة
2- نماذج اتساق داخلي للاقتصاد والمجتمع		نموذج اقتصاد كلي تقليدي		نموذج هارود - دومار	
3- أهداف كمية محددة وبآفاق زمنية		الإقلال من الفقر إلى نصف مستواه	الإقلال من الفقر المادي والفقر البشري	الإقلال من الفقر المادي والبشري	الاقلال من الفقر متعدد الابعاد والمحافظة على البيئة
4- مؤشرات تجميعية للرصد والمتابعة		مؤشرات تجميعية	مؤشرات تجميعية لكل هدف	مؤشرات تجميعية لكل هدف	مؤشرات تجميعية لكل هدف

استناداً على هذا التقييم يُلاحظ:

- ترسخ التو افق حول أهداف التنمية المستدامة وعناصرها الفرعية
- ترسخ التوجه نحو اعتبار التخطيط الاستر اتيجي كمنهج لإحداث التنمية المتوازنة
- حاجة الدول النامية التي تعاني من ضعف المؤسسات التخطيطية للمؤسسات الدولية في صياغة استر اتيجيات منضبطة وشاملة (بالرغم من محاولات بعضها في صياغة استر اتيجياتها وخططها المرحلية)

مُرتكزات النموذج الاقتصادي التنموي (الذي يحدد فلسفة تدخل الدولة)

المقاربة القديمة	المقاربة الجديدة
▪ نمو مدفوع بتراكم رأسمالي وعمل ضعيف من خلال الاستثمار الخاص والعام في بنية تحتية وقاعدة إنتاجية في قطاعات تقليدية عموما ضعيفة التقانة والمعرفة والقيمة المضافة والقدرة التصديرية.	▪ نمو مدفوع بالإنتاجية من خلال التركيز على التطوير والتقانة يلعب فيه القطاع الخاص الدور الأهم في القطاعات والنشاطات الاقتصادية ذات القيمة المضافة والقدرة التصديرية العالية.
▪ تضخم دور الدولة في قطاعات إنتاجية خدمية وسلعية وفي التوظيف ونوعية البيروقراطية.	▪ وضع الدولة على مسار الإشراف والتنظيم وتعزيز التوجه التنموي للدولة لكسب الثقة والمصداقية من خلال انتهاج مقاربة براغماتية شاملة في توفير الخدمات للمواطن والقطاع الإنتاجي.
▪ تخطيط مركزي تقليدي متوسط المدى مع ربط ضعيف بين الخطط الخمسية والخطط السنوية.	▪ تخطيط حديث تأشيري ولا مركزي مبني على رؤيا طويلة المدى توضح التوجهات الاستراتيجية ما يسهم بقوة في تقليل حالة عدم اليقين (uncertainty).
▪ تنمية جهوية متفاوتة ومشتتة تعتمد على نشاطات اقتصادية وجهود تنموية في حدها الأدنى خلقت قطاع موازي عريض.	▪ تعزيز الترابط والتكامل الاقتصادي والاجتماعي بين الجهات من خلال تطوير عناقيد اقتصادية وسلاسل إنتاجية كفؤة تجمع جهات متعددة، حسب المزايا النسبية والتنافسية، من خلال تعزيز التشابكات الخلفية والأمامية بهدف استغلال اقتصاديات الحجم وخدمات داعمة ذات جودة وكفاءة.
▪ تفضيل غير كفء لبعض القطاعات أو الأنشطة الاقتصادية (النسيج والسياحة مثلاً) أو بعض الشركات من خلال أوجه الدعم المختلفة (التمويل والاراضي مثلاً).	▪ تشجيع التنويع الاقتصادي الأفقي والعمودي من خلال سياسات وظيفية أفقية (تفيد كل القطاعات) وسياسات انتقائية عمودية (تفيد قطاعات أو أنشطة بعينها) تسمح للقطاع الخاص بالتوجه نحو الأنشطة ذات التقانة والقيمة المضافة وتعزز التوجه نحو التصدير.
▪ تركز العلاقات الاقتصادية مع الشريك الأوروبي من خلال الاستثمار والتجارة الخارجية.	▪ تنويع الأسواق باتجاه الأسواق الصاعدة ذات النمو المرتفع والطلب المتزايد لتعزيز المساهمة في سلاسل القيمة العالمية Global Value Chains.

تمثل أهداف التنمية المستدامة فرصة كبيرة للتنمية ولكن كيف؟

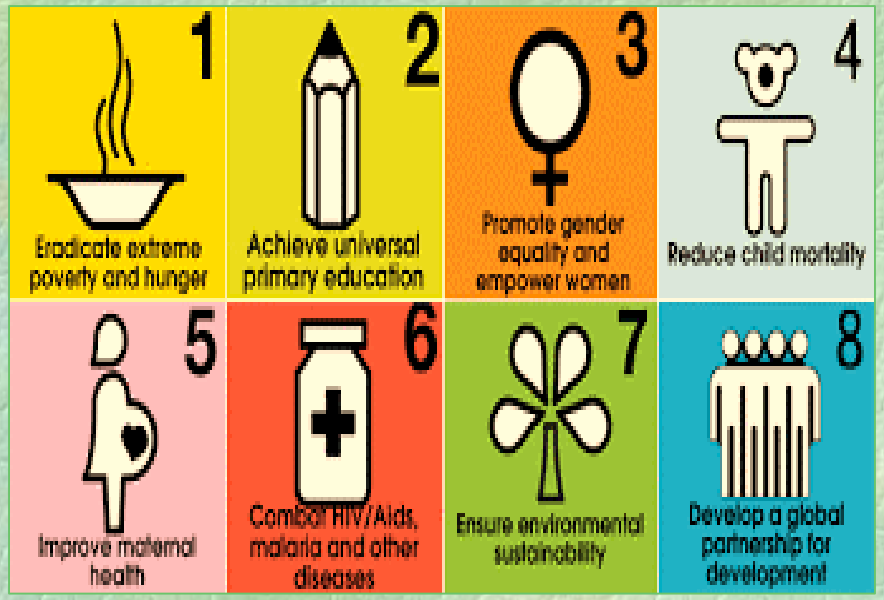

	(MDGs) (2000-2015)	(SDGs) (2016-2030)
أهداف / غايات / مؤشرات	60/21/8	230/169/17
مجالات ذات أولوية	التنمية البشرية	التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية
النطاق	الدول النامية	كل دول العالم

أهداف التنمية المستدامة لما بعد عام 2015

أولويات أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة (17 هدف)
1. القضاء على الفقر المدقع بجميع أشكاله في كل مكان.
2. القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة.
3. ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحّية وبالرفاهية لجميع الأعمار.
4. ضمان التعليم الجيّد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع.
5. تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات.
6. ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحّي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة.
7. ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة.
8. تعزيز النمو الاقتصادي المطّرد والشامل والمستدام للجميع، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع.
9. إقامة بنى أساسية قادرة على الصمود وتحفيز التصنيع المستدام والشامل للجميع، وتشجيع الابتكار.
10. الحدّ من انعدام المساواة داخل البلد وفيما بين البلدان.
11. جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود والاستدامة.
12. ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.
13. اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره.
14. حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرين واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.
15. حماية النظم الحيوية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحّر، ووقف تدهور الأراضي، وعكس مسار التدهور، ووقف فقدان التنوع الحيوي.
16. التشجيع على إقامة مجمّعات مسالمة لا يهمّش منها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة نفاذ الجميع للعدالة، وبناء مؤسسات فعّالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع، على جميع المستويات.
17. تعزيز وسائل التنفيذ، وتنشيط الشراكة العالمية، من أجل التنمية المستدامة.

أهداف التنمية المستدامة العربية المعدّة في

مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، عمّان 11 مايو/ آيار 2014

الأولوية	الهدف
.1	القضاء على الفقر المدقع وخفض معدلات الفقر الأخرى.
.2	خفض معدلات البطالة، وتوفير الوظائف والعمل اللائق للشباب من الجنسين.
.3	تحقيق الأمن الغذائي، والتغذية السليمة، وتعزيز الزراعة المستدامة.
.4	توفير التعليم المتميّز للجميع والقضاء على الأميّة.
.5	تأمين الخدمات الصحّية المناسبة والجيدة والشاملة، بما فيها الصحة النفسية، وصحة الأمهات والأطفال.
.6	تمكين المرأة والفتيات، وتحقيق المساواة بين الجنسين.
.7	ضمان توفير الحماية الاجتماعية للأطفال والقضاء على كافة أشكال العنف ضدهم.
.8	ضمان السكن اللائق، وتعزيز التجمعات البشرية الملائمة والدامجة لجميع فئات المجتمع.
.9	ضمان الحصول على المياه والصرف الصحّي للجميع، وتعزيز الإدارة والاستخدام المستدامين للموارد الطبيعية.
.10	تطوير الثقافة العلمية وتشجيع البحث العلمي والابتكارات في مجال التطور التكنولوجي.
.11	تمكين الجميع من الحصول على الطاقة المستدامة.
.12	مكافحة التصحّر وتدهور وجفاف الأراضي، والمحافظة على النظم البيئية والتنوع الحيوي.
.13	تعزيز النزاهة والحوكمة.
.14	توفير بيئة تمكينية للتنمية المستدامة وتوفير التمويل اللازم لها.
.15	تعزيز التماسك الاجتماعي بين فئات المجتمع بجميع أطيافه.

مصفوفة السياسات المرتبطة بأهداف التنمية العربية

	أهداف التنمية المستدامة العربية	السياسات المقترحة
.1	القضاء على الفقر المدقع وخفض معدلات الفقر الأخرى.	- تعزيز الاستثمار العام على حساب الإنفاق الجاري غير الضروري. - تعزيز السياسات غير الدورية. - تعزيز الشراكة ما بين القطاع العام والخاص. - تشجيع النمو ذو المحتوى التشغيلي. - توسيع أهداف السياسة النقدية لتشمل تعزيز النمو. - تعزيز آليات الحصول على التمويل اللازم للتنمية المستدامة، مثل الآليات الواردة في إعلان أديس أبابا حول تمويل التنمية، 2015.
.2	خفض معدلات البطالة، وتوفير الوظائف والعمل اللائق للشباب من الجنسين.	- ضمان التعليم للجميع لتحسين مهارة الخريجين. - توفير التمويل الملائم للتعليم من خلال استغلال الطاقات الضريبية غير المستغلة. - إعادة تحويل جزء من الوفر من ترشيد الدعم لصالح التعليم.
.3	تحقيق الأمن الغذائي، والتغذية السليمة، وتعزيز الزراعة المستدامة.	- إعادة التوزيع المحصولي لصالح السلع الغذائية الأساسية في الدول الزراعية العربية. - عدم اعتماد الأسعار الدولية كأساس لتخصيص الاستثمارات الزراعية، إلاّ بعد ضمان مستوى الإنتاج الزراعي اللازم للأمن الغذائي. - ضمان اتفاقية زراعية عادلة من خلال منظمة التجارة العالمية.
.4	توفير التعليم المتميّز للجميع والقضاء على الأميّة.	- الحدّ من تأثير الصراعات على توفير الخدمات التعليمية. - استغلال جزء من الوفر الناتج من الحيّز المالي، لاسيما ضغط الإنفاق العسكري، لصالح التعليم. - ضمان النفاذ للخدمات التعليمية بغضّ النظر عن مستوى الدخل. - الالتزام بالمبادئ الخمسة لأهداف التعليم، الصادرة من اليونيسكو، لما بعد عام 2015. - ضمان توزيع عادل للخدمات التعليمية بين الريف والحضر، وبين الإناث والذكور. - إعادة تأهيل المعلّمين والمدرّسين، وتحديث المواد التعليمية وأساليب التعليم.
.5	تأمين الخدمات الصحّية المناسبة والجيدة والشاملة، بما فيها الصحة النفسية، وصحة الأمهات والأطفال.	- ضمان النفاذ للخدمات الصحية بغضّ النظر عن مستوى الدخل. - تغطية الجميع بأنظمة الضمان الصحي. - توفير جزء من الوفر المالي بسبب الحيّز المالي لصالح الخدمات الصحية. - ضمان عدم الإضرار بالفئات الدخلية المنخفضة والمتوسطة بسبب تحرير الخدمات الصحية.
.6	تمكين المرأة والفتيات، وتحقيق المساواة بين الجنسين.	- الإصلاح المؤسسي لضمان هذا التمكين. - إعداد الموازنات العامة للدولة المعتمدة على النوع الاجتماعي. - عدم التمييز الأجري على أساس النوع الاجتماعي في حالة وجوده.
.7	ضمان توفير الحماية الاجتماعية للأطفال والقضاء على كافة أشكال العنف ضدهم.	- حماية الأطفال من الصراعات. - العمل على الحدّ من عمالة الأطفال وإعادة تأهيل العاملين منهم. - إلزام تعليم الأطفال وتوفير الرعاية الصحية لهم. - إصدار التشريعات التي تجرّم التعرض للأطفال والعنف ضدهم. - توفير معاملة خاصة للأطفال ضمن شبكات الحماية الاجتماعية.
.8	ضمان السكن اللائق، وتعزيز التجمعات البشرية الملائمة والدامجة لجميع فئات المجتمع.	- العمل على تخطيط حضري يعالج مشكلة العشوائيات. - توزيع الوحدات السكنية في المجمعات الإسكانية على السكان بغضّ النظر عن أصولهم أو مستويات دخلهم بهدف التماسك الاجتماعي. - سهولة النفاذ للتمويل الإسكاني وبشروط ميسّرة. - مساهمة القطاع الخاص في حل مشكلة الإسكان كجزء من المسؤولية الاجتماعية للشركات.

تابع- مصفوفة السياسات المرتبطة بأهداف التنمية العربية

	أهداف التنمية المستدامة العربية	السياسات المقترحة
9.	ضمان الحصول على المياه والصرف الصحّي للجميع، وتعزيز الإدارة والاستخدام المستدامين للموارد الطبيعية.	- الحرص على معالجة الفقر متعدد الأبعاد، والذي من ضمنه توفير الصرف الصحي الملائم. - الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة عند استغلال الموارد الطبيعية الحالية. - أخذ عنصر استنفاد الموارد الطبيعية عند تسعير منتجات هذه الموارد. - فرض ضرائب بيئية على الملوثات المضرّة جواً وبحراً وبراً.
10.	تطوير الثقافة العلمية وتشجيع البحث العلمي والابتكارات في مجال التطور التكنولوجي.	- تعزيز البحث والتطوير الهادف إلى تشجيع الابتكارات والاختراعات بهدف تسويق منتجاتها تجارياً. - إعادة هيكلة المواد الدراسية التعليمية نحو الابتكار والتفكير العلمي. - اعتماد قدرات البحث والتطوير كأساس للترقية والتعيين خاصة في الوظائف المهنية والفنية. - تعزيز التفكير العلمي عند النشأ ومنذ قبل المرحلة الابتدائية.
11.	تمكين الجميع من الحصول على الطاقة المستدامة.	- العمل على استغلال المتاح من الطاقة الشمسية. - التحويل التدريجي إلى الطاقة المستدامة في وسائل النقل. - تشجيع البحث والتطوير في مجال استخدامات الطاقة المستدامة.
12.	مكافحة التصحّر وتدهور وجفاف الأراضي، والمحافظة على النظم البيئية والتنوع الحيوي.	- إصدار وتفعيل التشريعات الهادفة لإيقاف الرعي الجائر، وتعرية التربة، والتعرية المائية. - العمل على تطبيق مقترحات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. - تفعيل دور المجتمع المدني والإعلامي في التوعية ضد مخاطر التصحر. - الحدّ من الانبعاثات المضرّة بالقطاع الزراعي. - العمل على مراعاة ما ورد في إعلان باريس الخاص بالتغيرات المناخية لعام 2015.
13.	تعزيز النزاهة والحوكمة.	- تفعيل دور الحكومة الالكترونية لمحاربة السلوك الريعي والفساد الإداري. - تعزيز دور الموازنة العامة المفتوحة عند إعداد وتنفيذ ومتابعة الموازنة. - تعزيز استقلالية القضاء وفصل السلطات. - الالتزام بمعايير الإفصاح وحرية تداول المعلومات. - الالتزام بمعايير الحوكمة والنزاهة مثل الالتزام بتنفيذ القوانين، وفعّالية الحكومة، ومحاربة الفساد والاحتكار، وغيرها.
14.	توفير بيئة تمكينية للتنمية المستدامة وتوفير التمويل اللازم لها.	- توفير الشروط المسبقة للتنمية المستدامة مثل تحسين نوعية التعليم، والإصلاح المؤسسي والإداري، والدور التنموي للدولة، والشراكة مع القطاع الخاص، وغيرها. - تقييم بنود الإيرادات والنفقات العامة من وجهة نظر تنموية، وتحديد الحيّز المالي الممكن، بهدف توفير مصادر تمويل بدون أعباء مرتبطة بالقروض.
15.	تعزيز التماسك الاجتماعي بين فئات المجتمع بجميع أطيافه.	- تغذية المناهج التعليمية والتثقيفية باهمية التماسك الاجتماعي وتعزيز مصادر الانتماء وتعزيز مصادر الانتماء وتحديد معايير المستوى الاجتماعي والاقتصادي. - سدّ الفجوة ما بين سكان الريف والحضر. - إصدار مؤشرات دورية عن درجة التماسك الاجتماعي.